

International law and the challenges of climate change, an analysis of the most important climate agreements: The Paris agreement as a model

القانون الدولي وتحديات التغير المناخي: تحليل لأهم الاتفاقيات المناخية: اتفاق باريس-أنموذجاً-

أ.د مالك دحام متعب حمادي

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

University of Nahrain - College of Political Science

malik.daham@nahrainuniv.edu.iq

07901505093

المستخلص:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تصاعداً غير مسبوق في الظواهر المناخية المتطرفة، كالجفاف وحرائق الغابات والفيضانات وارتفاع مستويات البحار، وهي تحولات تُهدد سلامة الكوكب وأمن الشعوب، وأمام هذه التهديدات الشاملة، أصبح تدخل القانون الدولي ضرورة لتنظيم سلوك الدول تجاه قضايا المناخ، من خلال ترسيخ مبادئ قانونية وآليات تعاون متعددة الأطراف تهدف إلى الحد من هذه الظواهر من خلال اتفاقيات ملزمة وأطر تفاوضية متعددة وقد شكّل اتفاق باريس نقلة نوعية في كيفية تعامل المجتمع الدولي مع أزمة المناخ.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الاتفاقيات المناخية، اتفاقية باريس

Abstract

In recent decades, the world has witnessed an unexpected decline in extreme climate phenomena, such as drought, forest fires, and floods, including levels of correspondence. These are transformations that threaten the safety of the planet and the security of peoples. In light of this detail, international law has become and is moving and countries are moving towards the East. By establishing legal principles and multilateral cooperation mechanisms aimed at reducing these phenomena through binding agreements and multiple negotiating frameworks, the Paris

Agreement represented a qualitative shift in how the international community deals with the climate crisis

Keywords: climate change, climate agreements, Paris

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تصاعداً غير مسبوق في الظواهر المناخية المتطرفة، كالجفاف وحرائق الغابات والفيضانات وارتفاع مستويات البحار، وهي تحولات تُهدد سلامة الكوكب وأمن الشعوب على حدّ سواء. ويُعدّ التغير المناخي من أخطر التحديات الكونية التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط بسبب آثاره البيئية، بل لما يُنتجه من تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية تُهدد استقرار التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

وأمام هذه التهديدات الشاملة، أصبح تدخل القانون الدولي ضرورة لتنظيم سلوك الدول تجاه قضايا المناخ، من خلال ترسيخ مبادئ قانونية وآليات تعاون متعددة الأطراف تهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحقيق العدالة المناخية، وتوزيع الأعباء وفق مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة". وقد أسفر هذا المسار عن تطور تدريجي في بنية القانون الدولي البيئي، من خلال اتفاقيات ملزمة وأطر تفاوضية متعددة، من أبرزها: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، وأخيراً اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥، الذي شكّل نقلة نوعية في كيفية تعامل المجتمع الدولي مع أزمة المناخ.

وعلى الرغم من الأهمية المحورية التي تمثلها هذه الاتفاقيات في بناء نظام قانوني بيئي عالمي، فإن فعاليتها العملية لا تزال محل جدل واسع، خصوصاً في ظل التفاوت في التزامات الدول، وضعف آليات المراقبة والامتثال، فضلاً عن انسحاب بعض الدول أو تقاعسها عن التنفيذ. الأمر الذي يطرح إشكالية جوهرية بشأن مدى نجاعة الأطر القانونية الدولية، وفي مقدمتها اتفاق باريس، في مواجهة تحديات التغير المناخي، ومدى قدرتها على التوفيق بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة.

بناءً عليه، يهدف هذا البحث إلى تحليل البنية القانونية لأبرز الاتفاقيات الدولية المعنية بالتغير المناخي، مع التركيز على اتفاق باريس باعتباره نموذجاً معاصراً لتطور القانون الدولي في هذا المجال، وذلك من خلال دراسة المبادئ التي يستند إليها، ونطاق الالتزامات المقررة بموجبه، والتحديات التي تواجه تنفيذه، وصولاً إلى تقييم مدى فعاليته في تحقيق الأهداف المناخية المرجوة.

أولاً: - أهمية البحث

تجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

- إبراز التغير المناخي بوصفه أحد أبرز التحديات القانونية والبيئية في العصر الحديث.

- التأكيد على أهمية تفعيل الاتفاقيات الدولية في التصدي لتصاعد الأزمات المناخية.
- تسليط الضوء على الإشكالات القانونية المرتبطة بالالتزام والتنفيذ، خصوصاً في اتفاق باريس.
- تقديم دراسة تحليلية معمقة ترفد المكتبة القانونية العربية في مجال القانون البيئي الدولي.

ثانياً: - أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل البنية القانونية لاتفاق باريس ضمن إطار القانون الدولي العام.
- تقييم فعالية الأدوات القانونية الدولية في الحد من التغير المناخي.
- الكشف عن أوجه القصور في الاتفاقيات المناخية متعددة الأطراف، واقتراح سبل تطويرها.

ثالثاً: - إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل التالي:

ما مدى فعالية الأطر القانونية الدولية، وعلى رأسها اتفاق باريس، في التصدي لتحديات التغير المناخي، وما أوجه القوة والقصور في هذه الاتفاقيات؟
وتتفرع عنها الأسئلة الآتية:

- ما هو الإطار القانوني الدولي الحاكم لقضايا التغير المناخي؟
 - كيف تطور النهج الدولي من بروتوكول كيوتو إلى اتفاق باريس؟
 - ما طبيعة الالتزامات القانونية التي يتضمنها اتفاق باريس؟
 - ما أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاتفاقيات دولياً؟
 - إلى أي مدى توازن هذه الاتفاقيات بين مسؤوليات الدول المتقدمة والنامية؟
- رابعاً: - فرضية البحث:-

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة التالية:

إن اتفاق باريس يمثل تطوراً نوعياً في مسار القانون الدولي البيئي من خلال تبني مبادئ مرنة وآليات تعاون متعددة الأطراف، إلا أن فاعليته محدودة نتيجة غياب الالتزام القانوني الصارم، وضعف آليات الرقابة والتنفيذ، والتفاوت الكبير في الالتزامات بين الدول.

وتنبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

١. افتقار اتفاق باريس إلى التزامات قانونية ملزمة صريحة يُضعف من قوته التنفيذية ويؤدي إلى تفاوت كبير في التطبيق.

٢. مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" لا يزال محل خلاف ويؤثر على عدالة توزيع الأعباء البيئية.

٣. غياب آليات رقابية فعالة وجزاءات قانونية يُقيد من فعالية الاتفاقية في ضمان التنفيذ.

٤. مصالح الدول الصناعية الكبرى تعيق التطبيق الفعلي للاتفاقيات المناخية، مما يستوجب تطوير
حوكمة بيئية دولية أكثر إلزامًا.

خامسا: - منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الاستنباطي، من خلال تحليل النصوص القانونية للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما يُستخدم المنهج الاستشراقي لتوقع اتجاهات تطور القانون الدولي في معالجة أزمة التغير المناخي، بالاستناد إلى مؤشرات الالتزام والتنفيذ في الاتفاقيات المعتمدة.

سادسا: - هيكلية البحث

المبحث الأول: المبحث التمهيدي الإطار المفاهيمي والقانوني للتغير المناخي

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي وأبعاده القانونية الدولية

المطلب الثاني: نشأة القانون الدولي البيئي وتطوره في مجال المناخ

المبحث الثاني: - الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال التغير المناخي

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC)

المطلب الثاني: اتفاق كيوتو وبروتوكولاته الملحق

المبحث الثالث: - اتفاق باريس للمناخ: تحليل قانوني

المطلب الأول: المبادئ القانونية التي يستند إليها اتفاق باريس

المطلب الثاني: الالتزامات الرئيسية للدول في اتفاق باريس وآليات التنفيذ

المبحث الرابع: - تقييم اتفاق باريس في ضوء تحديات القانون الدولي

المطلب الأول: فعالية اتفاق باريس وتحديات الالتزام والتنفيذ

المطلب الثاني: مستقبل الاتفاقيات الدولية في مجال المناخ بين العدالة المناخية والمسؤولية المشتركة

ختامًا: خاتمة البحث

النتائج

التوصيات

المبحث الأول: المبحث التمهيدي الإطار المفاهيمي والقانوني للتغير المناخي

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي و أبعاده القانونية الدولية

أولاً: مفهوم التغير المناخي

يُقصد بالتغير المناخي (Climate Change) التحول طويل الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس على سطح الأرض، والذي غالباً ما يُعزى إلى النشاط البشري، لا سيما حرق الوقود الأحفوري وما ينتج عنه من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHGs) التي تُحدث خللاً في التوازن الطبيعي للغلاف الجوي. وقد عرّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) هذه الظاهرة بأنها: «أي تغير في المناخ يتم ملاحظته على مدى فترات زمنية طويلة، سواء كان بسبب العمليات الطبيعية أو نتيجة للنشاط الإنساني»^١.

وتميّز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لسنة ١٩٩٢ (UNFCCC) بين «التغير المناخي» و«التقلبات المناخية»، حيث تنص المادة الأولى منها على أن التغير المناخي هو: «تغير منسوب بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، ويُضاف إلى التغير الطبيعي في المناخ الذي يُلاحظ على مدى فترات زمنية متماثلة»^٢.

ثانياً: الأبعاد القانونية الدولية لظاهرة التغير المناخي

منذ سبعينيات القرن الماضي، بدأت إرهابات الوعي البيئي الدولي تتشكل، غير أن التغير المناخي لم يُدرج ضمن أولويات القانون الدولي إلا في أواخر الثمانينيات، وتحديداً مع إنشاء الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ سنة ١٩٨٨. وقد مثل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي عام ١٩٩٢ نقطة الانطلاق الفعلية لتكريس هذه الظاهرة كموضوع قانوني دولي يستوجب التزامات مشتركة.

ورغم غياب قواعد صريحة عن المناخ في القانون الدولي التقليدي، فإن تطور الممارسة الدولية وازدياد الاتفاقيات البيئية، أدى إلى نشوء ما بات يُعرف بـ "القانون الدولي للمناخ" (International Climate Law)،

الذي يُعدّ فرعاً متخصصاً ضمن القانون الدولي البيئي^٣

ويقوم هذا القانون على مبادئ أساسية، مثل:

- مبدأ الحيطة (Precautionary Principle)،

- مبدأ "الملوث يدفع" (Polluter Pays Principle)،

^١ - IPCC, "Climate Change 2021: The Physical Science Basis" - Sixth Assessment Report, Geneva, 2021.

^٢ - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، المادة ١، نيويورك، ١٩٩٢.

^٣ - Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 4th ed., Cambridge University Press, 2018, pp. 243-265.

- مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" (Common but Differentiated Responsibilities – CBDR).^١ كما يتضمن إطاراً مؤسسياً يشمل مؤتمرات الأطراف (COPs)، وهيئات المراقبة، وآليات التمويل والدعم الفني للدول النامية.

وقد أفضى الاعتراف القانوني بظاهرة التغير المناخي إلى التزامات تعاونية طويلة الأمد، تفرض على الدول تكييف سياساتها الوطنية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة.^٢

المطلب الثاني: نشأة القانون الدولي البيئي وتطوره في مجال المناخ
أولاً: نشأة القانون الدولي البيئي

لم يكن القانون الدولي البيئي في نشأته الأولى فرعاً مستقلاً أو ذا قواعد محددة، بل ظهر في شكل مبادئ مشتتة ضمن مجالات أخرى من القانون الدولي العام، كقواعد حسن الجوار، وعدم التسبب في ضرر عابر للحدود. وقد بدأ تبلور هذا الفرع القانوني بوضوح بعد الكارثة البيئية الكبرى الناجمة عن تسرب النفط من ناقلة Torrey Canyon عام ١٩٦٧، ثم تسارعت وتيرته مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم سنة ١٩٧٢، الذي يُعدّ البداية الرسمية لتدويل المسألة البيئية.^٣

وقد نص إعلان ستوكهولم على مبدأ مسؤولية الدول عن ضمان ألا تُسبب الأنشطة الواقعة ضمن حدودها أضراراً لبيئة الدول الأخرى، وهو ما عُرف لاحقاً بمبدأ «الضرر العابر للحدود». ومنذ ذلك الحين، نشأت الحاجة إلى تقنين دولي متكامل للمسائل البيئية، خصوصاً مع تزايد الكوارث ذات الطابع البيئي العابر للحدود.^٤

وقد أخذ القانون الدولي البيئي في التطور التدريجي من خلال المعاهدات المتعددة الأطراف (Multilateral Environmental Agreements - MEAs)، وبرزت عدة مجالات تنظيمية مثل: حماية طبقة الأوزون، مكافحة التصحر، النفايات الخطرة، وحماية التنوع البيولوجي.

ثانياً: تطور القانون الدولي البيئي في مجال التغير المناخي

لقد شكّل التغير المناخي أحد أبرز محاور التحول المفصلي في بنية القانون الدولي البيئي. فمع تزايد الأدلة العلمية حول ارتباط النشاط البشري بارتفاع درجات الحرارة العالمية، برزت الحاجة إلى وضع أطر قانونية دولية تحدد التزامات واضحة للدول. وفي عام ١٩٨٨، أنشأت منظمة الأمم المتحدة بالشراكة مع منظمة الأرصاد العالمية

^١ - Patricia Birnie, Alan Boyle and Catherine Redgwell, International Law and the Environment, 3rd ed., Oxford University Press, 2009

^٢ - UNEP, "Climate Change and International Law", Legal Perspectives, Nairobi, 2019.

^٣ - Alexandre Kiss & Dinah Shelton, International Environmental Law, 3rd ed., Brill/Nijhoff, 2004, pp. 5-7.

^٤ - Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment (Stockholm Declaration), 1972, Principle 21

(WMO) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لتقديم تقييم علمي دوري حول الظاهرة المناخية، وكان لتقاريرها دور محوري في التأثير على القرارات القانونية الدولية^١.
ثم جاء اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي عام ١٩٩٢ في قمة الأرض (ريو دي جانيرو) ليُعدّ خطوة تأسيسية للقانون الدولي للمناخ. وقد أرست هذه الاتفاقية مجموعة من المبادئ القانونية البيئية، أهمها:

1- مبدأ "الاحتياط"،

2- مبدأ "الحق في التنمية المستدامة"،

3- مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"،

4- ومبدأ "العدالة المناخية" بصيغة غير مباشرة^٢.

وقد توالى بعد ذلك الاتفاقيات والبروتوكولات المكتملة، أهمها:

- بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، الذي أرسى التزامات كمية للدول الصناعية لخفض انبعاثاتها،

- اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، الذي تميز بطبيعته المرنة وشموليته لجميع الدول، بغض النظر عن مستوى تنميتها^٣.
إن تطور القانون الدولي البيئي في مجال التغير المناخي يُعد من أبرز الأمثلة على كيف يمكن للحق الدولي أن يتكيف مع التحديات الكونية المعاصرة، وابتكر آليات قانونية جماعية تقوم على التعاون. وتقاسم المسؤوليات، والتوازن بين النمو الاقتصادي وحماية النظام المناخي العالمي.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال التغير المناخي

تُمثل الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الإطار القانوني الأهم لمواجهة تحديات التغير المناخي، وقد لعبت دوراً محورياً في تنظيم سلوك الدول في هذا المجال عبر إقرار التزامات جماعية وفردية تهدف إلى الحد من الانبعاثات وتحقيق التوازن المناخي العالمي. ويُعد كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام ١٩٩٢،

^١ - IPCC, "History and Role", official report, Geneva, 2021.

^٢ - UNFCCC, United Nations Framework Convention on Climate Change, 1992, Articles 3 and 4.

^٣ - Daniel Bodansky, Jutta Brunnée & Lavanya Rajamani, International Climate Change Law, Oxford University Press, 2017, pp. 89-113.

وبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، من أبرز هذه الاتفاقيات التأسيسية التي شكّلت النواة الصلبة لنشوء "القانون الدولي للمناخ".

المطلب الأول: -اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC)
أولاً: الخلفية التاريخية وإقرار الاتفاقية

مع تصاعد الأدلة العلمية حول تغير المناخ وارتباطه بالنشاط الإنساني، خصوصاً حرق الوقود الأحفوري، بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الدعوة لصياغة اتفاقية دولية لمعالجة الظاهرة، وهو ما تحقق عبر اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي خلال مؤتمر قمة الأرض (ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢، ودخولها حيز النفاذ في ٢١ مارس ١٩٩٤. وقد هدفت الاتفاقية إلى إرساء إطار قانوني عام لتقنين سلوك الدول إزاء التغير المناخي، دون فرض التزامات كمية صارمة في تلك المرحلة التأسيسية.

ثانياً: أهداف الاتفاقية والمبادئ القانونية التي تستند إليها

نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن هدفها النهائي هو "تحقيق استقرار تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع تدخلاً بشرياً خطيراً في النظام المناخي"^٣. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الاتفاقية مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تُعد اليوم من أعمدة القانون الدولي البيئي، منها:

- مبدأ الحيطة (Precautionary Principle)

- مبدأ العدالة المناخية والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة (CBDR)

- مبدأ التنمية المستدامة

- مبدأ التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا للدول النامية.

ثالثاً: التزامات الدول الأطراف والتمييز بينها

فرّقت الاتفاقية بين الدول الصناعية المدرجة في "الملحق الأول (Annex I)" والدول النامية غير المدرجة فيه، حيث ألزمت الدول الصناعية باتخاذ تدابير فعلية لحصر أو تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وإعداد تقارير دورية عن انبعاثاتها، بينما اكتفت بإلزام الدول النامية بالتعاون والمشاركة التطوعية، مع الاستفادة من الدعم المالي والتقني المقدم من الدول المتقدمة^٤.

^٣ - United Nations Framework Convention on Climate Change, adopted 9 May 1992, entered into force 21 March 1994, UN Doc A/AC.237/18 (Part II) /Add.1.

^٤ - UNFCCC, Article 4(1) – (3) ; See also: Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 3rd ed., Cambridge University Press, 2012, p. 278.

كما نصت الاتفاقية على إنشاء مؤتمر الأطراف (COP) كهيئة عليا تتولى الإشراف على تنفيذ الاتفاقية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

رابعًا: الطبيعة القانونية للاتفاقية

رغم أن الاتفاقية ملزمة من حيث الشكل القانوني، إلا أن التزاماتها تُعد عامة وغير محددة الكم، إذ لم تحدد نسبًا أو جداول زمنية لخفض الانبعاثات، مما جعلها إطارًا قانونيًا تأسيسيًا، وليس أداة تنفيذية صارمة^١. ولهذا، ظهرت الحاجة إلى بروتوكول تكميلي يفرض التزامات كمية ملزمة، وهو ما تحقق لاحقًا في بروتوكول كيوتو. الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تبني بروتوكول كيوتو كأداة تنفيذية مكملية، وهو ما سيكون محل تحليل في المطلب الثاني

المطلب الثاني: - اتفاق كيوتو وبروتوكولاته الملحقه

أولًا: السياق التاريخي وإقرار البروتوكول

بسبب غياب الالتزامات الكمية في اتفاقية ١٩٩٢، تبني مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة (COP3) المنعقدة في كيوتو - اليابان، بروتوكولًا ملحقًا بالاتفاقية، عُرف بـ "بروتوكول كيوتو"، في ١١ ديسمبر ١٩٩٧، ودخل حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥.

ثانيًا: الالتزامات القانونية الرئيسية

أقر البروتوكول التزامًا جماعيًا على الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها من ست غازات دفيئة بمعدل لا يقل عن ٥% عن مستويات عام ١٩٩٠، خلال فترة الالتزام الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢)^٢، مع تحديد نسب خفض خاصة بكل دولة طرف وفق قدراتها وتاريخها في التلوث.

لم يُفرض على الدول النامية التزامات كمية في هذه المرحلة، بل شُجعت على التعاون وتطوير قدراتها البيئية عبر آليات مالية وتقنية.

ثالثًا: الآليات القانونية المبتكرة

من أبرز ما جاء به البروتوكول استحداث ثلاث آليات "مرنة" لتيسير امتثال الدول الصناعية، هي:

- آلية التنمية النظيفة (CDM)

^١ - "Yale ، Daniel Bodansky, "The United Nations Framework Convention on Climate Change: A Commentary" Journal of International Law, Vol. 18, 1993, pp. 451-558.

^٢ - Kyoto Protocol to the UNFCCC, adopted 11 Dec. 1997, entered into force 16 Feb. 2005, UN Doc- FCCC/CP/1997/7/Add

^٣ - Kyoto Protocol, Article 3(1).

- التنفيذ المشترك (II)

- سوق تداول حصص الانبعاثات^١ (Emissions Trading)

وقد واجهت هذه الآليات انتقادات قانونية لكونها قد تسمح للدول بتجنب خفض انبعاثاتها محلياً عبر تمويل مشاريع في دول أخرى، دون تأثير فعلي على البيئة.

رابعاً: التحديات والقصور

رغم الطابع الملزم للبروتوكول، إلا أنه واجه تحديات كبيرة، أبرزها انسحاب الولايات المتحدة منه عام ٢٠٠١، واعتراض بعض الدول الصناعية على استثناء الدول النامية من الالتزامات^٢. كما افتقد البروتوكول لآلية إنفاذ صارمة أو جزاءات فعالة تجاه الدول المتقاعسة.

وعليه يمثل بروتوكول كيوتو خطوة مهمة في تطور الالتزامات القانونية المناخية، لكنه فشل في تحقيق تأثير عالمي فعلي، مما استدعى إعادة بناء النظام القانوني المناخي لاحقاً عبر اتفاق باريس ٢٠١٥.

المبحث الثالث: اتفاق باريس للمناخ: تحليل قانوني

يمثل اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ نقطة تحول في تطور القانون الدولي للمناخ، إذ جاء بعد إخفاق بروتوكول كيوتو في تحقيق أهدافه، ليؤسس لنظام قانوني جديد أكثر شمولاً ومرونة في مواجهة التغير المناخي. وقد تميز الاتفاق بتجاوز الفروقات التقليدية بين الدول المتقدمة والنامية، وبدعوته إلى التزامات جماعية تتفاوت بحسب القدرات، ما جعله موضع تحليل قانوني عميق من حيث المبادئ التي يقوم عليها، وطبيعة الالتزامات المفروضة بموجبه.

المطلب الأول: المبادئ القانونية التي يستند إليها اتفاق باريس

أولاً: مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة (CBDR)

رغم أن اتفاق باريس لم يُكرر حرفياً المبدأ الكلاسيكي "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" الذي نصت عليه اتفاقية ١٩٩٢، إلا أنه احتفظ بجوهره من خلال التأكيد في ديباجته على "العدالة" و"القدرات الوطنية المختلفة" و"الظروف الخاصة للدول النامية"^٣، مما يبرز التزامه بمبدأ الإنصاف بين الدول، خاصة فيما يتعلق بالدعم المالي ونقل التكنولوجيا.

^١ - Kyoto Protocol, Articles 6, 12, 17.

^٢ - Daniel Bodansky and Lavanya Rajamani, "Evolution and Governance Architecture in International Climate Change Law" in International Law and Global Climate Change, Oxford University Press, 2013, p. 54.

^٣ - UNFCCC, Paris Agreement, Preamble, 2015.

وقد انعكس هذا المبدأ في كيفية توزيع الالتزامات: حيث تُلزم كل دولة بوضع مساهمات محددة وطنياً (NDCs) بحسب قدراتها ومواردها، دون فرض أهداف موحدة لجميع الأطراف.

ثانياً: مبدأ الطوعية والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)

يُعدّ إدراج "المساهمات المحددة وطنياً NDCs" من أهم التجديدات القانونية التي جاء بها اتفاق باريس. إذ لم يُفرض التزامات كمية موحدة، بل طلب من كل دولة تقديم خطة طوعية تتضمن إجراءاتها للحدّ من الانبعاثات، على أن تُحدّث هذه الخطة كل خمس سنوات وتُرفع طموحاتها تدريجياً^١.

هذا المبدأ يعكس مرونة الاتفاق، وابتعد عن النهج الملزم الصارم، وهو ما جعله أكثر قبولاً لدى جميع الأطراف، بما في ذلك الدول التي كانت مترددة في بروتوكول كيوتو.

ثالثاً: مبدأ الشفافية والمساءلة

كرّس اتفاق باريس نظاماً قانونياً للشفافية والمساءلة، يقوم على إنشاء "إطار شفاف للتقارير والمراجعة" (Enhanced Transparency Framework) وفق المادة ١٣ من الاتفاق، يُلزم جميع الدول برفع تقارير دورية عن انبعاثاتها والتقدم المحرز في تنفيذ^٢ NDCs.

ويدعم هذا المبدأ إنشاء آلية للمراجعة التقنية ومراجعة النظراء، بغرض تعزيز الثقة بين الدول، وليس بهدف فرض جزاءات قانونية.

رابعاً: مبدأ الطموح التصاعدي والمراجعة الدورية

اعتمد الاتفاق مبدأ الطموح التصاعدي (Progressive Ambition) الذي يقوم على إلزام كل دولة برفع مستوى طموحها في كل دورة جديدة من تقديم المساهمات، بهدف الوصول تدريجياً إلى الأهداف المناخية المنشودة^٣. كما نصت المادة ١٤ على إجراء "جرد عالمي (Global Stocktake)" كل خمس سنوات لتقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق هدف الاتفاق، ويُعد ذلك من الآليات القانونية الجديدة في القانون الدولي البيئي.

خامساً: مبدأ العدالة المناخية والاعتراف بالحقوق

رغم أن الاتفاق لا يذكر "العدالة المناخية" كمبدأ قانوني ملزم، إلا أنه أشار إليها في ديباجته، إلى جانب الاعتراف بحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب الأصلية، والحق في التنمية المستدامة، ما يضفي عليه طابعاً حقوقياً مهماً^٤.
المطلب الثاني: الالتزامات الرئيسية للدول في اتفاق باريس وآليات التنفيذ

^١ - Ibid., Article 4(2).

^٢ - Ibid., Article 13.

^٣ - Ibid., Article 4(3) & 14.

^٤ - Ibid., Preamble.

أولاً: التزامات خفض الانبعاثات) التخفيف (Mitigation

أقر الاتفاق التزاماً جماعياً بالعمل على "احتواء ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وبذل الجهود لحصرها عند ١,٥ درجة مئوية"^١. ولتحقيق ذلك، ألزمت المادة ٤ جميع الأطراف بإعداد وتقديم مساهمات محددة وطنياً (NDCs) ، مع التزام بتحديثها كل خمس سنوات ورفع طموحها.

ثانياً: التزامات التكيف (Adaptation)

أفرد الاتفاق حيزاً مهماً لموضوع التكيف مع آثار التغير المناخي، خاصةً بالنسبة للدول النامية والجزرية الصغيرة. حيث نصّت المادة ٧ على أن التكيف "تحديّ عالمي يواجه الجميع"، ويجب أن يحظى بنفس مستوى الأهمية كالتخفيف^٢.

وطلب من الدول إعداد خطط واستراتيجيات وطنية للتكيف، وتقديمها ضمن تقاريرها الدورية.

ثالثاً: الالتزامات المالية ونقل التكنولوجيا

نص الاتفاق على التزام الدول المتقدمة بتوفير الدعم المالي للدول النامية، لتمكين من تنفيذ التزاماتها المناخية. وتضمنت المادة ٩ التزاماً "بالاستمرار في تقديم التمويل" مع دعوة إلى رفع المساهمة إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠^٣.

كما نصت المادة ١٠ على أهمية تطوير ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وتعزيز بناء القدرات.

رابعاً: آليات التنفيذ والمتابعة

على خلاف بروتوكول كيوتو، لم يعتمد اتفاق باريس نظاماً جزائياً أو عقوبات على الدول غير الملتزمة، بل أنشأ آلية للتيسير (Facilitative Mechanism) بموجب المادة ١٥، تهدف إلى تعزيز الامتثال عبر الحوار والمساعدة الفنية، لا العقوبات^٤.

كما أقر إطاراً عالمياً للشفافية والبلاغات، ومؤتمراً دورياً للأطراف (COP) ، وهيئة فرعية للتنفيذ (SBI) ، وهيئة فرعية للمشورة العلمية والتقنية (SBSTA). خامساً: التحديات القانونية والتنفيذية

^١ Ibid., Article 2(1)(a).

^٢ Ibid., Article 7.

^٣ Ibid., Article 9(3).

^٤ Ibid., Article 15.

رغم التقدم الكبير الذي حققه الاتفاق على الصعيد القانوني والمؤسسي، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات، أبرزها:

- غياب الالتزامات الكمية الملزمة؛
 - ضعف آليات الردع والجزاءات؛
 - عدم وفاء بعض الدول المتقدمة بالتزاماتها المالية؛
 - الفجوة بين الطموح والإجراءات الفعلية؛
 - اختلاف التفسير القانوني لمبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة".
- وعليه فإن اتفاق باريس يُمثّل تحوّلًا في القانون الدولي البيئي نحو مقاربة أكثر واقعية وتشاركية، إلا أن فعاليته تبقى رهينة بمدى التزام الدول وشفافية الإجراءات. وقد كرّس الاتفاق مبادئ قانونية جديدة مثل الطموح التصاعدي والمساهمات الطوعية، ما يجعله إطارًا قانونيًا مرّنًا، لكنه بحاجة إلى تقوية آليات التنفيذ لضمان استدامة النتائج.
- وبذلك فإن اتفاق باريس، رغم ما يتميز به من مرونة واستجابة لتنوع قدرات الدول، يطرح تساؤلات قانونية حول فعاليته طويلة الأمد، ما يستدعي تعزيز أدوات الالتزام والمتابعة، دون الإخلال بالمبادئ التشاركية والإنصاف المناخي

المبحث الرابع: تقييم اتفاق باريس في ضوء تحديات القانون الدولي

يُمثّل اتفاق باريس خطوة متقدمة في مسار تطور القانون الدولي البيئي، حيث جمع بين الطابع التوافقي والمرونة الإجرائية، لكنه في الوقت ذاته أثار العديد من الإشكاليات القانونية حول مدى فعاليته والتزام الدول بتنفيذه، في ظل نظام قانوني دولي لا يزال يعاني من ضعف في آليات الإلزام والامتثال.

المطلب الأول: فعالية اتفاق باريس وتحديات الالتزام والتنفيذ

أولًا: التزامات طوعية في نظام غير جزائي

رغم أن اتفاق باريس ألزم الدول بتقديم مساهماتها الوطنية المحددة (NDCs)، فإنه لم يُقرّ نظامًا جزائيًا في حال الإخلال بهذه الالتزامات. فقد نصّت المادة ١٥ من الاتفاق على آلية "لتيسير التنفيذ وتعزيز الامتثال بطريقة غير عقابية"^١.

^١ - اتفاق باريس ٢٠١٥، المادة ١٥

هذا النهج يعكس اعتماد الاتفاق على "الدبلوماسية المناخية" بدلاً من الإلزام القانوني الصريح، مما يُضعف قابليته للتطبيق في مواجهة الدول غير الملتزمة.

ثانيًا: إشكالية تفاوت القدرات والمسؤوليات

أكد الاتفاق في ديباجته ومادته الثانية على ضرورة "الاعتراف باختلاف قدرات الدول والظروف الوطنية الخاصة"^١، إلا أن غياب معايير دقيقة لتحديد هذه الفروقات يجعل مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" عرضة للتأويل السياسي.

وقد بينت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن معظم الانبعاثات لا تزال تصدر عن دول صناعية كبرى، في حين تتحمل الدول النامية العبء الأكبر من الآثار المناخية^٢

ثالثًا: ضعف الالتزام المالي والتقني

تُلزم المادة ٩ من اتفاق باريس الدول المتقدمة بتقديم موارد مالية مستمرة لمساعدة الدول النامية^٣. ومع ذلك، فإن تقارير مؤتمر الأطراف (COP) أظهرت أن التزامات الـ ١٠٠ مليار دولار سنويًا لم تتحقق بشكل كامل حتى عام ٢٠٢٣^٤.

أما فيما يخص نقل التكنولوجيا (المادة ١٠)، فإن العوائق المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ونقص البنى التحتية لدى الدول النامية تظل تحديًا رئيسيًا^٥.

رابعًا: الأزمات الجيوسياسية وتأثيرها على الإرادة المناخية

أدت جائحة كوفيد-١٩، والحرب في أوكرانيا، والتقلبات الاقتصادية العالمية إلى تغييرات في أولويات العديد من الدول، حيث شهدت بعض الدول الكبرى عودة مؤقتة لاستخدام الفحم^٦.

وتُظهر هذه التطورات هشاشة الالتزام المناخي في غياب آليات رقابة وإلزام حقيقية في القانون الدولي.

المطلب الثاني: مستقبل الاتفاقيات الدولية في مجال المناخ بين العدالة المناخية والمسؤولية المشتركة

أولًا: العدالة المناخية كمطلب قانوني ناشئ

أُدرج مصطلح "العدالة المناخية" لأول مرة بشكل غير ملزم في ديباجة اتفاق باريس، التي أكدت على "احترام

^١ - اتفاق باريس، المادة ١/٢، والديباجة

^٢ - IPCC, Sixth Assessment Report, 2021-

^٣ - اتفاق باريس، المادة ٩.

^٤ - UNFCCC, Climate Finance Delivery Plan 2021-

^٥ - UNFCCC, Technology Mechanism Annual Report, 2022-

^٦ - Global Energy Outlook 2022., International Energy Agency (IEA)-

حقوق الإنسان، والحق في التنمية، وحقوق الشعوب الأصلية^١

كما دعمت اتفاقيات لاحقة، مثل إعلان غلاسكو (COP26)، تعزيز مفهوم العدالة المناخية في سياق التمويل والخسائر والأضرار^٢.

ثانيًا: إعادة تعريف المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة

بات من الضروري تطوير هذا المبدأ ليتناسب مع الواقع الجيوسياسي الجديد، خاصة في ظل تصاعد انبعاثات بعض الدول النامية الكبرى كالصين والهند، التي تجاوزت انبعاثات بعض دول الشمال^٣.

وهذا يدفع إلى إعادة النظر في كيفية توزيع الالتزامات بطريقة أكثر عدالة وواقعية.

ثالثًا: الحاجة إلى تطوير آليات إنفاذ جديدة

أظهرت الممارسات الحالية أن الشفافية وحدها لا تكفي، بل يجب تطوير أدوات قانونية تدريجية مثل "آليات تحفيزية" أو شبه ملزمة، كما هو معمول به في آليات فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية^٤.

وقد دعت بعض الدول والمنظمات في COP27 إلى التفكير في أدوات قانونية أكثر فعالية لتعزيز الالتزام^٥.

رابعًا: دور القضاء الدولي في تعزيز الالتزامات المناخية

في تطور مهم، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣ رأيًا استشاريًا من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يخص التغير المناخي وتأثيراته العابرة للحدود^٦.

كما بدأت محاكم محلية في هولندا وفرنسا وألمانيا بإلزام حكوماتها بوضع سياسات أكثر طموحًا، ما يشير إلى بروز "قضاء مناخي" كأداة جديدة لمساءلة الدول.

إن اتفاق باريس للمناخ يمثل مرحلة جديدة في القانون الدولي البيئي، تتسم بالمرونة والشمول والتشاركية. ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة بضعف الإلزام، وتفاوت القدرات بين الدول، وعدم الوفاء بالالتزامات المالية، تؤثر على فعاليته.

ويظل مستقبل الاتفاقيات المناخية مرهونًا بإرادة دولية جادة لتعزيز العدالة المناخية، وتطوير أدوات قانونية

^١ - اتفاق باريس، الدبياجة، ٢٠١٥.

^٢ - COP26 Glasgow Climate Pact, 2021.

^٣ - World Resources Institute, CAIT Climate Data, 2022.

^٤ - WTO, Dispute Settlement Understanding (DSU), 1994.

^٥ - COP27 Final Decision, Sharm El-Sheikh Implementation Plan, 2022.

^٦ - UN General Assembly, Resolution A/RES/77/276, 2023.

أكثر فعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الانبعاثات، بما يضمن بقاء الاتفاق إطاراً قانونياً حياً وفعالاً في مواجهة أكبر تحديات العصر.

الخاتمة

يُشكّل التغير المناخي أحد أكبر التحديات العالمية المعاصرة، وقد أفرزت التفاعلات الدولية لمواجهته نظاماً قانونياً دولياً متنامياً يتجلى أبرز تجلياته في اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥. وقد أظهر هذا الاتفاق نقلة نوعية من حيث المفاهيم القانونية، كالمساهمات المحددة وطنياً، والطموح التصاعدي، والشفافية المعززة، إلا أنه لا يخلو من التحديات الهيكلية التي تؤثر على مدى فعاليته التنفيذية.

ومن خلال هذا البحث، تبين أن اتفاق باريس قد حاول إيجاد توازن بين الشمولية الدولية والعدالة المناخية، لكنه لا يزال يفتقر إلى أدوات الإلزام الحقيقية، ويعتمد على نهج طوعية قد تُضعف من أثره في ظل التفاوت الكبير بين قدرات الدول والتزاماتها.

وعليه، فإن مستقبل الاتفاقيات الدولية في مجال المناخ، وخاصة اتفاق باريس، مرهون بإرادة سياسية عالمية صادقة، وبضرورة تطوير أدوات القانون الدولي ليصبح أكثر قدرة على مواكبة التحديات البيئية غير المسبوقة.

النتائج

١. اتفاق باريس للمناخ يمثل تحولاً مفاهيمياً في القانون الدولي البيئي، إذ اعتمد على التزامات طوعية مرنة بدلاً من الالتزامات الكمية الصارمة كما في بروتوكول كيوتو.
٢. يُكرّس الاتفاق عدداً من المبادئ القانونية المهمة، من أبرزها: مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، مبدأ الطموح التصاعدي، ومبدأ الشفافية.
٣. لا يتضمن اتفاق باريس آلية جزائية ملزمة، بل اعتمد على آلية غير عقابية، مما يُضعف من قوة التنفيذ القانونية.
٤. يشكّل غياب الالتزامات المالية الدقيقة، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها التمويلية، أحد أبرز العقبات أمام الدول النامية لتنفيذ التزاماتها.
٥. يشير الاتجاه الجديد في القانون الدولي إلى تصاعد أهمية مفاهيم العدالة المناخية وحقوق الإنسان البيئية، لكن دون بلورتها في التزامات قانونية ملزمة.
٦. كشفت ممارسات ما بعد الاتفاق عن تفاوت في الالتزام بين الدول، وتأثير الأزمات الجيوسياسية على الإرادة المناخية، ما يعكس هشاشة الاتفاق في غياب ضمانات الإنفاذ.

٧. بدأت تظهر مؤشرات لتوسع دور القضاء الدولي والمحلي في مساءلة الدول عن التزاماتها المناخية، ما قد يعزز مستقبلاً من الطبيعة الإلزامية للاتفاقيات البيئية.

التوصيات

١. العمل على تعزيز الطابع الإلزامي لاتفاق باريس من خلال تطوير آليات قانونية تُحفّز على الامتثال وتسمح بمساءلة الدول المقصرة.
٢. ضرورة بلورة مبدأ العدالة المناخية في نصوص قانونية ملزمة، وليس فقط في الديباجات أو التوصيات، لضمان إنصاف الدول الأكثر تأثراً.
٣. التزام الدول المتقدمة بتعهداتها التمويلية، وتحديد جدول زمني واضح للوفاء بها، وتيسير آليات الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا للدول النامية.
٤. تحسين آلية الشفافية والمراجعة الدورية، وربطها بإجراءات تصحيحية قابلة للتطبيق، حتى وإن كانت ذات طابع تحفيزي.
٥. دعم المسار القضائي الدولي لتعزيز مساءلة الدول، خاصة من خلال تفعيل قرارات محكمة العدل الدولية أو المحاكم الوطنية ذات الصلة بالقضايا البيئية.
٦. تشجيع الدول العربية على الانخراط الفعال في مفاوضات المناخ، وإعداد مساهمات وطنية طموحة تراعي الخصوصيات التنموية للمنطقة.
٧. التوصية بدمج المناهج القانونية البيئية في كليات القانون، وتكثيف البحوث القانونية المتخصصة في موضوعات المناخ والعدالة البيئية.

المصادر

1. IPCC, "Climate Change 2021: The Physical Science Basis", Sixth Assessment Report, Geneva, 2021.
2. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، المادة ١، نيويورك، ١٩٩٢.
3. Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 4th ed., Cambridge University Press, 2018
4. Patricia Birnie, Alan Boyle and Catherine Redgwell, International Law and the Environment, 3rd ed., Oxford University Press, 2009
5. - UNEP, "Climate Change and International Law", Legal Perspectives, Nairobi, 2019.
6. - Alexandre Kiss & Dinah Shelton, International Environmental Law, 3rd ed., Brill/Nijhoff, 2004,

7. - Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment (Stockholm Declaration), 1972, Principle 21
8. - IPCC, "History and Role", official report, Geneva, 2021.
9. - UNFCCC, United Nations Framework Convention on Climate Change, 1992, Articles 3 and 4.
- 10.- Daniel Bodansky, Jutta Brunnée & Lavanya Rajamani, International Climate Change Law, Oxford University Press, 2017
11. United Nations Framework Convention on Climate Change, adopted 9 May 1992, entered into force 21 March 1994, UN Doc A/AC.237/18 (Part II) /Add.1.
12. UNFCCC, Article 4(1) – (3); See also: Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 3rd ed., Cambridge University Press, 2012,
13. Daniel Bodansky, "The United Nations Framework Convention on Climate Change: A Commentary", Yale Journal of International Law, Vol. 18, 1993,.
14. Kyoto Protocol to the UNFCCC, adopted 11 Dec. 1997, entered into force 16 Feb. 2005, UN Doc FCCC/CP/1997/7/Add
15. Kyoto Protocol, Article 3(1).
16. Kyoto Protocol, Articles 6, 12, 17.
17. Daniel Bodansky and Lavanya Rajamani, "Evolution and Governance Architecture in International Climate Change Law", in International Law and Global Climate Change, Oxford University Press, 2013
18. UNFCCC, Paris Agreement, Preamble, 2015.
19. اتفاق باريس ٢٠١٥، المادة ١٥
20. اتفاق باريس، المادة ١/٢، والديباجة
21. IPCC, Sixth Assessment Report, 2021
22. اتفاق باريس، المادة ٩
23. UNFCCC, Climate Finance Delivery Plan 2021
24. UNFCCC, Technology Mechanism Annual Report, 2022.
25. International Energy Agency (IEA), Global Energy Outlook 2022.

26. اتفاق باريس، الديباجة، ٢٠١٥.
- 27.COP26 Glasgow Climate Pact, 2021.
- 28.World Resources Institute, CAIT Climate Data, 2022.
- 29.WTO, Dispute Settlement Understanding (DSU), 1994.
- 30.COP27 Final Decision, Sharm El-Sheikh Implementation Plan, 2022.
31. UN General Assembly, Resolution A/RES/77/276, 2023.